الفصل الثالث

دور معايير الإبلاغ المالي في تسيير المخاطر البنكية

لقد شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات كان أساسها نتاجا للابتكارات المالية و التقدم التكنولوجي و تحرير أسواق رؤوس الأموال، مما أدى إلى زيادة المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية و ارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجود البنوك و استمرارها، و مع زيادة هذه المخاطر و تنوعها كان لزاما على المؤسسات المصرفية و المالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر بعدة طرق و مقررات و اتفاقيات

1- المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية أنها مختلف الخسائر المادية و المعنوية التي يتعرض لها البنك نتيجة قيامه بنشاط معين، يتصف بانحراف النتائج عن الأنشطة المخطط لها، و هو ما قد يؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها إلى القضاء على البنك و إفلاسه.

2- أنواع المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية و أخرى غير مالية وتنقسم المخاطر المالية بدورها إلى عدة أقسام مختلفة.

1- المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية بالسلفيات (القروض) أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء ، و تـنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول الآجال.

2- مخاطر السيولة:

تعرف السيولة في معناها التقني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة. وبعبارة أخرى، السيولة هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة أي أن السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها.

و تنشأ مخاطر السيولة في حالتين إما عدم إمكانية البنك من مواجهة السحب المفرط للعملاء من حساباتهم لدى البنك و الغير متوقعة أو عدم إمكانية البنك جذب إيداعات جديدة سواء من الزبائن الجدد أو عملاء سابقين للبنك و هذا يرجع لضعف السياسات التي يتبعها البنك مما يؤدي إلى الإقتراض لسد العجز الناجم عن نقص السيولة و هو ما يقلل نسب فوائد البنك المحتملة.

3- مخاطر السوق:

و هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الإقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار السلع و أسعار الأوراق المالية، و تتأثر البنوك بهذه التقلبات غير المتوقعة في السوق بحيث أن معظم التعاملات الاستثمارية في السوق تمول أغلبها من طرف البنوك، و تنقسم هذه المخاطر إلى:

أ- **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر للبنك في حالة عدم توافق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات و الأصول.

ب- **مخاطر أسعار الصرف:** و هي مخاطر تنجم عن التغير المستمر لأسعار الصرف إما بالإرتفاع أو الإنخفاض و عند عملية بيع أو شراء العملات و هو ما يؤدي إلى عدم استقرار في معاملات البنك و تحمل خسائر و عدم القدرة على حماية أمواله و أموال عملائه ضد هذه التقلبات المستمرة.

3- دور المعايير المحاسبية الدولية IAS في تسيير المخاطر البنكية

نتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الإقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات و المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في هذه المعلومات المحاسبية، و بالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها.

وتقديرا للدور الحيوي الذي تلعبه المخرجات المحاسبية وعلى رأسها القوائم المالية على المستوى الاقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية، و التخطيط والاستثمار والتمويل، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة و الوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، لأن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، و بالتالي التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها و الإعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة وأن تكون قابلة للمقارنة، ويمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية.

و مما لا شك فيه أيضا أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمون بمعرفة ما يتمتع به البنك من درجة سيولة و قدرة على الوفاء بالديون و بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول و الالتزامات المثبتة بميزانية البنك و تلك التي

لا تظهر في الميزانية، إن تطبيق معايير الإفصاح سيتيح للمساهمين و المودعين و أصحاب المصلحة ارتباطا مباشرا بإدارة و متابعة عمليات البنك، حيث أن المستثمرين شركاء للمصرف فيكل عملياته و لهم الحق في معرفة دور المصرف في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك العمليات و موقف البنك المالي و كل ما من شأنه أن يؤثر بصورة أو بأخرى على استثماراتهم، و مما لا شك فيه أن توفير هذه المعلومات سيساعد و يسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية و الرقابة عليها، و هنا يمكن القول أن أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تنبع من كون قضية إدارة المخاطر من القضايا الأساسية في إدارة البنك إن لم تكن في إدارة القطاع المالي بشكل عام حيث تعد المخاطر من المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر و ذلك للعلاقة القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث ينعكس سلبا تزايد معدلات المخاطر للاستثمار في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى.

و على أساس ذلك، فإن معايير المحاسبة الدولية توجهت للتأكد إلى أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، و تعمل تباعا على زيادة حجم الإفصاح المتعلق بهذه المخاطر، ليس فقط لإدارة البنك بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية للبنك. فعلى سبيل المثال تعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الإئتمان، أما دور المعايير المحاسبية الدولية في إدارة هذا النوع من المخاطر يكمن في تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة بالإضافة إلى الإحتفاظ بما يكفي من رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة إلى جانب التقييم الشامل لبيان مدى قدرة المقترض و إمكانيته على السداد في الوقت المناسب و المحدد، و في هذا الإطار تبرز أهية وضع أسس موحدة لتصنيف الديون و تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أي تقص في قيمتها بما يحقق كفاية الأصول لمقابلة الإلتزامات على البنك.

4- دور معايير الإبلاغ الدولية IFRS في تسيير المخاطر البنكية

منذ سنة 1979 الى غاية سنة 2001 تولت لجنة معايير المحاسبة الدولية مسؤولية وضع المعايير الدولية وفي سنة 2001 تم استبدال لجنة المعايير المحاسبة الدولية(IASC) بمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) وأصبح هو المسؤول عن وضع المعايير الدولية وسميت المعايير الصادرة عنه معايير التقارير المالية الدولية.
تعد معايير الإبلاغ المالي الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس المحاسبة الدولية تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية تتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

يرى الكثيرون ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمرا لابد منه، و ذلك لجعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أنواعه حيث يرى الكثيرون ان المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية والتي تمكنه و بأقل تكلفة بمقارنتها مع مثيلاتها بالدول الأخرى ؛ كذلك شفافية النظم

القانونية والجبائية المشجعة مما يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية وقدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفائتها ومعرفة التغييرات في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية؛
و يعتبر معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS 07 الأدوات المالية الإفصاحات) المصدر في أوث 2005 أول معيار يعنى بتقديم إفصاحات عن البيانات المالية التي ستؤدي إلى تقييم أهمية البيانات المالية و الأداء المالي للمؤسسات المالية و طبيعة و مدى المخاطر الناجمة و كيفية إدارتها.

فتطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي , وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم, ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة , زيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها , سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة , مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها, و ذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، و لهذا تم إصدار المعيار رقم 07 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية, وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار32 IAS أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق عرض الأدوات المالية فقط. كما قام بإلغاء المعيار IAS 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة. فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

بعد ذلك تم إصدار المعيار المالي رقم 9 (IFRS 09 الأدوات المالية) في 01 /2009/07 و الذي يعنى بوضع مبادئ لإعداد التقارير المالية و عرض معلومات ملائمة و مفيدة لمستخدمي البيانات المالية. كما تجدر الإشارة ان إصدار هذا المعيار جاء لسد النقائص المسجلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS39.